مصغّرة برئاسته (الافتتاحية، **المصدر نفسه**).

لكن محاولات بيرس هذه لم تتكلل بالنجاح، وان تسببت ـ حسب اعتقاد بعض المراقبين ـ باطالة زمن عملية التشكيل، وبتعزيز قدرة الاحزاب الدينية الاصولية على المساومة و«ابتزاز» التنازلات من الليكود (**المصدر نفسه**). وفي المقابل، فشل شامير، أيضاً، بسبب انفتاح شهية الاحزاب الدينية لابتزاز المزيد من المكاسب، وبسبب التناقضات فيما بينها، في تشكيل الحكومة ضمن المهلة الاولى التي حدّدها له الرئيس هيرتسوغ (٢١ يوماً) وفقاً للقانون الاساسي: الحكومة. ولذا، اضطر الى ان يطلب منه تمديد المهلة لمدة واحد وعشرين يوماً أخرى. ووفقاً للقانون ذاته، منحه الرئيس مهلة أخرى (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١٢/٦).

وازاء تعثّر المفاوضات الائتلافية، اضافة الى تضافر عوامل اخرى (هجوم السلام الفلسطيني، وتعاظم الانتقادات من جانب الجاليات اليهودية لرضوخ الليكود لمطالب الاحزاب الدينية الامر الذي هدّد باحداث شرخ في العلاقات بين اسرائيل ويهود الشتات، والدور الذي لعبه الرئيس هيرتسوغ لناحية مواصلته لمساعيه الهادفة الى تشكيل حكومة موسّعة)، بدا للعديد من المراقبين ان المخرج الوحيد لازمة التشكيل هو في تشكيل حكومة وحدة وطنية موسّعة، يشارك فيها المعراخ الى جانب الليكود وبعض الكتل الاخرى.

وعملياً، فالاتصالات بين الليكود والمعراخ بدأت فوراً بعد قرار التكليف. وقد صدر بعض التصريحات المؤيدة لتشكيل حكومة موسّعة من كلا الجانبين (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١١/١٥). لكن المفاوضات الرسمية بينهما تعثّرت بعد أقل من اسبوع على بدئها، حيث اتخذ مكتب حزب العمل قراراً بتعليق المفاوضات. وتمحورت الخلافات بين الجانبين حول الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة والمناصب الرئيسة التي يطالب بها العمل، وكذلك توزيع الحقائب بين الجانبين، حيث أصرّ شامير على رفض اسناد منصب الخارجية الى بيرس، وعلى رفض فكرة المؤتمر الدولي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١١/٢٣).

وتوالت التقلّبات في المفاوضات الائتلافية بين الليكود والاحزاب الدينية، من جهة، وبين الليكود والمعراخ، من جهة أخرى، حيث لم تتوقف عمليات الاتصال وجسّ النبض، بهدف التقريب بين مواقف الحزبين الكبيرين، على الرغم من تعليق المفاوضات. وكان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، أكثر المتحمسين في العمل لاستئناف المفاوضات بهدف تشكيل حكومة موسّعة يشارك فيها المعراخ. ووجّه رابين انتقادات صريحة الى محاولات بيرس استمالة بعض الاحزاب الدينية، ووصفها بأنها نوع من العبث (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١١/٣٠).

وبعد التمديد لشامير مهلة اخرى، استؤنفت الاتصالات والمفاوضات، رسمياً، بين الليكود والعمل، اثر قرار بهذا الشأن اتخذه مركز حزب العمل بأكثرية كبيرة (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٩). وتواصلت المفاوضات بين مد وجزر فيما بين الطرفين، حيث انحصرت الخلافات بينهما في اربع نقاط هي: ١ ـ رئاسة اللجنة المالية في الكنيست، بعد موافقة بيرس على تولّي حقيبة المالية؛ ٢ ـ عدم تسليم المعراخ بالتعهدات التي قدمها الليكود الى الاحزاب الدينية؛ ٣ ـ عدد المستوطنات التي يجب اقامتها؛ ٤ ـ توزيع الحقائب بين الجانبين (**معاريف**، ١٩٨٨/١٢/٢٧).

تحوّل مفاجىء أم مسار محسوب ؟

تباينت آراء المعلّقين حول الاسباب الكامنة وراء التحوّل المفاجىء في المفاوضات بين الليكود والمعراخ الذي أفضى الى التوقيع، بالأحرف الاولى، على الاتفاق الائتلافي بين الجانبين. بوادر التوصل الى اتفاق بدت واضحة عندما تقرّر في الليكود تأجيل التوقيع على الائتلاف مع الاحزاب الدينية الاصولية واحزاب اليمين لمدة ٢٤ ساعة، وذلك من اجل الفسح في المجال للتوصل الى اتفاق مع حزب العمل (**هآرتس**، ١٩٨٨/١٢/١٩). التأجيل المفاجىء هذا، أتى بعد أقل من اسبوع من قول شامير: «هذا كافٍ، لقد سئمت المماحكات مع المعراخ. سوف نشكّل حكومة ضيّقة القاعدة» (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨٨/١٢/٢٣).

بعض المعلّقين عزا هذا التحوّل الى انه لم تكن هناك قناعة لدى شامير بتشكيل حكومة ضيقة القاعدة، مع انه «لوّح بها، كعصا، لحمل المعراخ